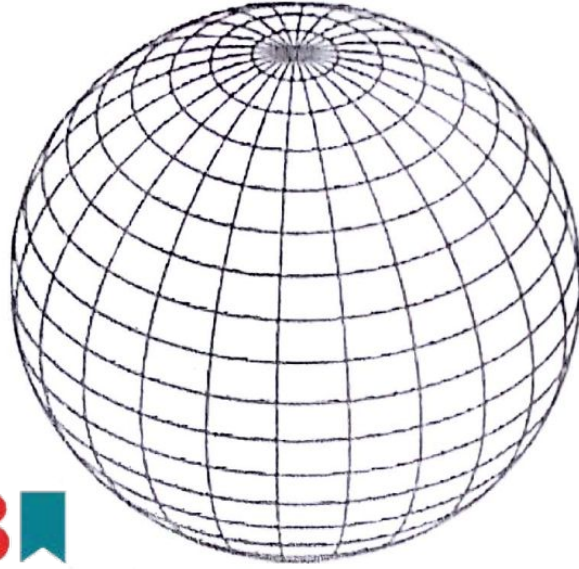


الكتاب الجغرافي

للتانوية الثالثة

(اجتماع واقتصاد - علوم عامة - علوم حياة)



**TOLLAB
LEB NEN**

www.tollablebnnen.com

إعداد وتأليف

حسن محمد سعد

عباس عبد الكريم قانصو

حمزة عبد الحميد أبو حمدان

إشراف وتدقيق الدكتور عبد الأمير دكروب

(رئيس سابق لقسم الجغرافيا في الجامعة اللبنانية)



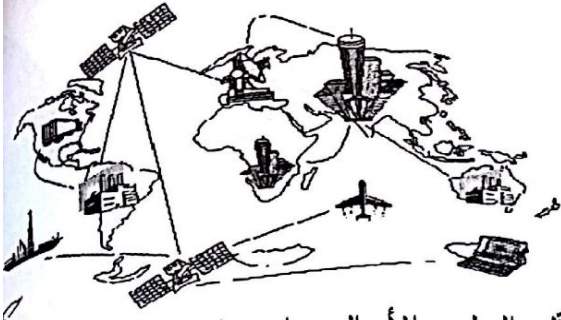
www.tollablebnen.com

الفهرس

رقم الصفحة	إسم الدرس	رقم الدرس
7	المجال العالمي الجديد	الأول
10	العولمة	الثاني
14	إنقسام العالم إلى شمال وجنوب ومعايير التقسيم	الثالث
20	عالم الشمال	الرابع
24	عالم الجنوب	الخامس
27	العلاقة بين الشمال والجنوب	السادس
30	المديونية	السابع
32	الشركات مُتعددة الجنسيات	الثامن
34	الحوار بين الشمال والجنوب	التاسع
36	التجارة الدوليّة	العاشر
40	تجارة النفط والغاز الطبيعي	الحادي عشر

العولمة

الدرس الثاني



١. مفهوم العولمة:

هي إطلاق آليات السوق وإلغاء الحدود والحواجز أمام حركات تنقل السلع والأموال، وانصهار الإقتصادات الوطنية والإقليمية في اقتصاد عالمي واحد يستفيد منه الجميع، بحيث يصبح العالم "قرية كونية".
والعولمة هي عملية ربط أنحاء العالم ببعضه البعض إقتصادياً وسياسياً وثقافياً وتقنياً، من خلال تطوير وسائل المواصلات والإتصالات وتسهيل وتسريع عمليات التبادل والإنقال. (تحويل العالم من أجزاء إلى وحدة متجانسة).

٢. مظاهر العولمة (المقومات):

- تنامي حركة التبادل التجاري العالمي في السلع والخدمات بعد تطور وسائل المواصلات والإتصالات.
- تشابه الأنماط السلوكية والإستهلاكية وتسارع إنتشارها في مختلف أنحاء العالم.
- تبادل سريع للمعلومات من خلال شبكة الإتصالات التي ربطت العالم ببعضه البعض.
- إنتشار الشركات المتعددة الجنسيات في مختلف دول وقارات العالم.

٣. أدوات العولمة:

مثلاً: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. الدور: بعلان على تطبيق سياسات تحرير المعاملات التجارية والمالية بين الدول وتقديم المساعدات والقروض المشروطة بتحرير الإقتصاد.



٤. العوامل التي ساعدت على تسارع وتيرة العولمة : (عوامل اتساع العولمة)

نشوء منظمة التجارة العالمية

انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية

توسع ظاهرة التخصص وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات

ثورة الإتصالات التي قلصت المسافات وسهلت التواصل

الأمم المتحدة العالمية

١. العوامل التي ساعدت على تسارع وتيرة العولمة : (عوامل اتساع وانتشار ظاهرة العولمة)

- أ. إنهاء الإتحاد السوفياتي والمنظومة الإشتراكية الذي أدى إلى انتقال العالم من الثنائية القطبية إلى هيمنة القطب الواحد (الولايات المتحدة الاميركية).
- ب. ثورة المواصلات والإتصالات التي قلّصت المسافات وسهّلت التواصل بين أرجاء العالم.
- ج. توسّع ظاهرة التخصصة وتعاضم دور الشركات المتعدّدة الجنسيات في الإقتصاد العالمي بعد أن انشأت فروعاً في مختلف أنحاء العالم.

٢. حسنات أو إيجابيات العولمة [ينظر المؤيّدون للعولمة] :

- أ. إنفتاح الأسواق الإستهلاكية العالمية أمام المؤسسات الصناعية التي تشجّعت ورفعت قدرتها الإنتاجية.
- ب. إحياء المنافسة بين الشركات المنتجة، ممّا أدى إلى تحسين نوعية السلع وانخفاض أسعارها.
- ت. تنشيط التعامل بقيم عالمية مشتركة (حرية، ديمقراطية، إحترام حقوق الإنسان).
- ث. تقرب المجتمعات من بعضها، وانتقال السلع والأموال والمعلومات بسهولة وبدون قيود بين أرجاء العالم.
- ج. تعميم التكنولوجيا والإستفادة منها في شتى الميادين.

ملاحظة: المستفيد الأكبر من هذه الإيجابيات هو عالم الجنوب، أما عالم الشمال فالإستفادة الكبرى كانت من خلال إنفتاح أسواق الجنوب أمام تصريف إنتاجه وزيادة أرباح شركاته جزاء الإستثمارات في الجنوب.

٣. سيئات أو سلبيات العولمة [ينظر المعارضون للعولمة] :

- أ. إتساع الفجوة الإقتصادية بين الأغنياء والفقراء، وهيمنة الدول الغنية على الإقتصاد العالمي.
- ب. تدنّي الأجور وتراجع الضمانات الإجتماعية وتزايد ظاهرة الجوع والبطالة خاصة في الدول النامية.
- ت. إنقسام العالم إلى شمال غني متطور وجنوب فقير متخلف.
- ث. تحكّم الشركات الكبرى بالإنتاج العالمي وانكماش المؤسسات الصغيرة التي عجزت عن المنافسة فاضطرت إلى الإقفال وتسريح عمالها.

ملاحظة: هذه السيئات تطال عالم الجنوب بشكل عام لكن عالم الشمال يتأثر سلباً من ناحية خروج الإستثمارات إلى خارج أراضي الوطن هذا الأمر الذي قد يزيد من أعداد العاطلين عن العمل فيه.



٧. مقومات العولمة : [هل يمكن الإعتبار بأنّ العالم قد أصبح بالفعل قريةً كونيةً؟]

نعم لقد أصبح العالم بالفعل قريةً كونيةً، والدليل أنّه أصبح بالإمكان:

- إجراء الإتصالات وتبادل المعلومات بين الأفراد والدول بلحظات متجاوزة جميع الحدود وتكلفة زهيدة.
- تحويل الأموال وتدفعها بسرعة متخطية حدود الدول، بحيث لم يعد لرؤوس الأموال هوية وطنية.
- تقليص المسافات بفضل تطوّر وسائل المواصلات التي تجاوزت جميع العقبات، وأمنت التبادل السريع للإنتاج والإنتقال إلى مختلف أرجاء العالم.
- إنسياب المعلومات والإطلاع على مجريات الأحداث الدولية بلحظات معدودة خاصة بعد الدور الذي لعبته الأعمار الصناعية وشبكة الانترنت.

٨. إنعكاسات العولمة على عالم الشمال [بشكل عام إنعكاساتها إيجابية]:

- إيجابياً: أ. وفّرت العولمة لعالم الشمال أسواقاً لإنتاجه الضخم خصوصاً بعد تحرير التجارة.
- ب. وفّرت العولمة لعالم الشمال من خلال الشركات متعددة الجنسيات مجالات واسعة لاستثمار أمواله.
- ج. مكّنت العولمة عالم الشمال من الحصول على المواد الأولية ومصادر الطاقة بأسعار مناسبة.
- سلبياً: أ. إرتفاع نسبي في البطالة نتيجة إنتقال الشركات التي يمتلكها إلى خارج الوطن الأم.

٩. أسباب مناهضة عالم الجنوب للعولمة :

- تعميق الهوة الإقتصادية والإجتماعية بين الشمال والجنوب وداخل المجتمع الواحد.
- تهديد الخصوصية الثقافية واللغوية لمجتمعات الجنوب.
- تهميش الدول الضعيفة من خلال هيمنة القوى الكبرى إقتصادياً وسياسياً.

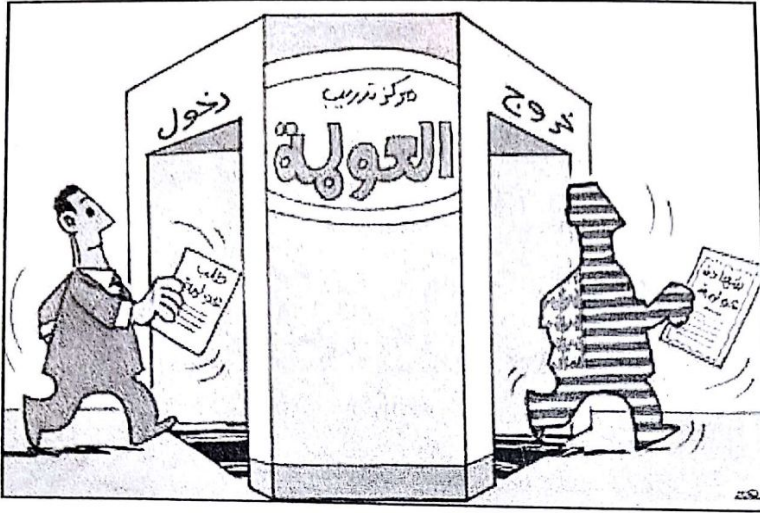


www.tollablebnen.com

١٠. هل بالإمكان توصيف العولمة على أنها صورة عن الإستعمار؟

نعم يمكن توصيف العولمة على أنها صورة عن الإستعمار، وذلك للأسباب الآتية:

- العولمة هي إستعمار إقتصادي بدليل هيمنة الدول الكبرى على الأسواق المالية وعلى أسعار العملات وعلى قرارات منظمة التجارة العالمية.
- العولمة إستعمار ثقافي بسبب فرض الثقافة الغربية والأميركية.
- العولمة إستعمار سياسي للدول الكبرى ...



ينظر البعض إلى العولمة على أنها إيجابية تُعبر عن التقدم والتطور.

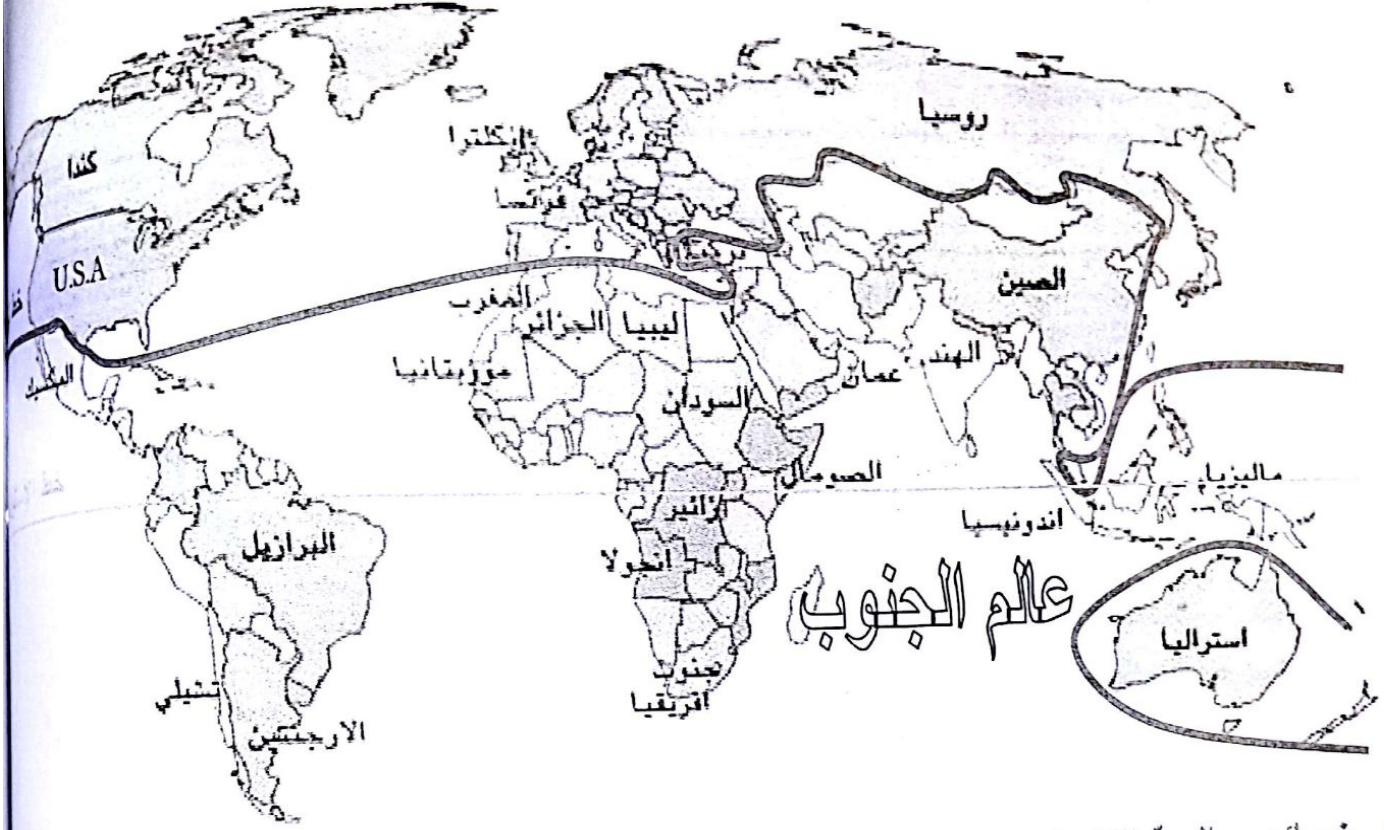
بينما يعتبرها آخرون نهجاً مفروضاً على العالم من قبل قوة ذات هيمنة بهدف السيطرة والتفوق في جميع الميادين.
(أمركة العالم)

TOLLAB
LEBNEN

www.tollablebnen.com

إنقسام العالم إلى شمال وجنوب ومعايير التقسيم

الدرس الثالث



1. خصائص الحدّ الفاصل بين الشمال والجنوب (خط ليم):

أ. جغرافياً :

إنّ خط تقسيم العالم إلى شمال وجنوب لا يتوافق مع خط التقسيم الجغرافي الذي يُقسم العالم إلى نصفين شمالي وجنوبي بحسب خط الإستواء، ففيما تقع جميع دول عالم الشمال جغرافياً في نصف الكرة الشمالي، فإنّ نيوزيلندا تقعان في النصف الجنوبي (وهي من عالم الشمال)، أمّا دول عالم الجنوب فبعضها يقع جغرافياً في النصف الشمالي (مثل الدول العربية) وبعضها الآخر في النصف الجنوبي.

ب. إقتصادياً واجتماعياً:

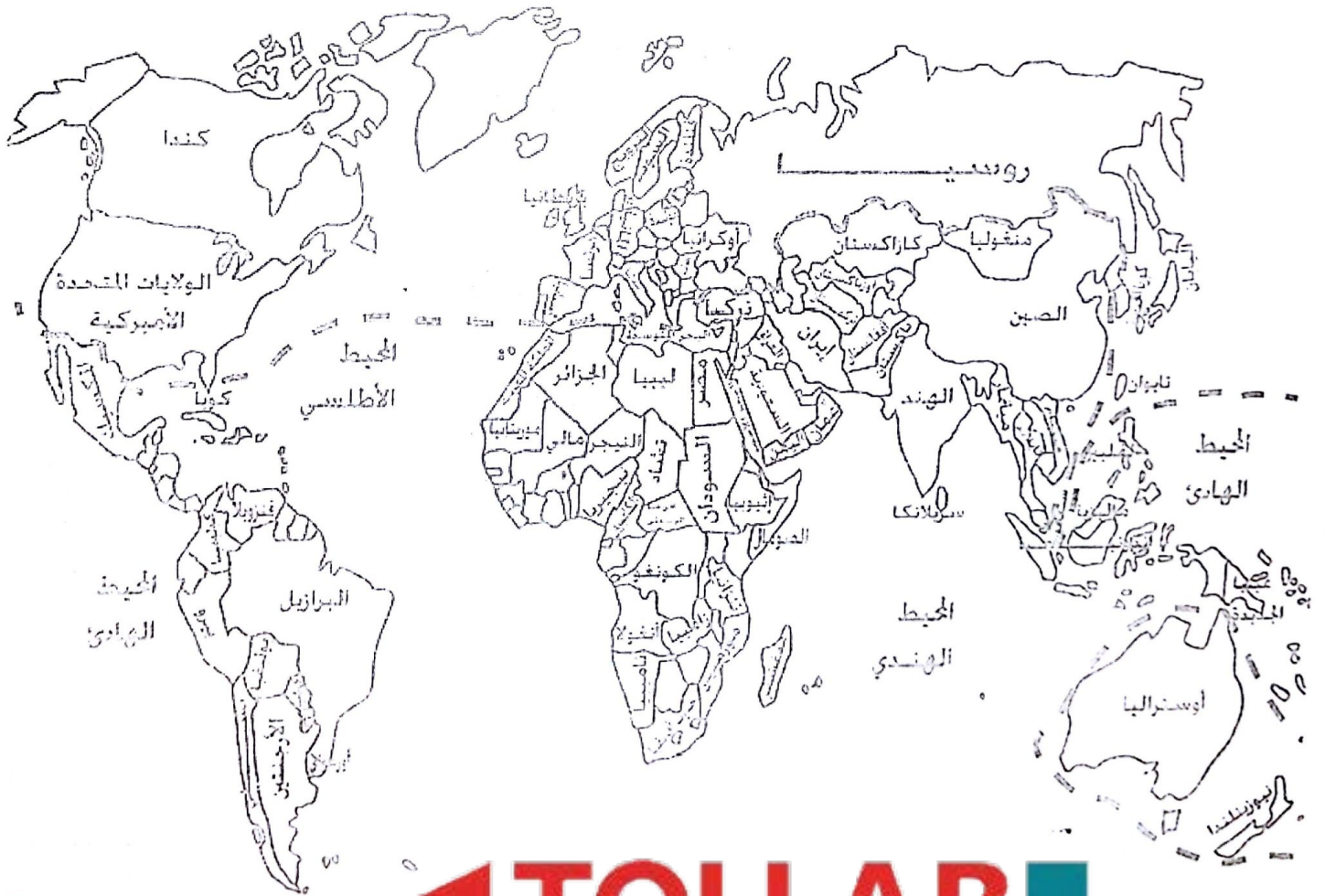
أنّ هذا الخط لا يتوافق مع الواقع من الناحيتين الإقتصادية والإجتماعية، ففيما نجد دول غير متطورة صناعياً في عالم الشمال (مثل الدول الإشتراكية سابقاً)، نجد دولاً متقدمة صناعياً مثل الصين والبرازيل مُصنّفة من الجنوب. كذلك نجد دولاً غنيّة جداً تنتمي إلى عالم الجنوب كدول الخليج النفطية مع أنّ موقعها بالنسبة إلى التنمية البشرية يجعلها في موقع عالم الشمال.

ت. تاريخياً:

إنّ هذا الخط ليس ثابتاً، فقد كانت كل من تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة في عالم الجنوب وهي اليوم من الشمال. واحتمال التغيير في خط التقسيم ممكن بعدما أصبحت دول معيّنة من عالم الجنوب مثل الصين والبرازيل متقدمة صناعياً.

٢. توزع دول العالم بحسب الحدّ الفاصل بين الشمال والجنوب:

- أ. في قارة أميركا: تنتمي جميع دولها إلى عالم الجنوب، باستثناء الولايات المتحدة وكندا اللّتين تنتميان إلى عالم الشمال.
- ب. في قارة أوروبا: تنتمي جميع دولها إلى عالم الشمال، ويُضاف إليها روسيا الإتحادية.
- ت. في قارة أوقيانيا: تنتمي كلّ من أستراليا ونيوزيلندا إلى عالم الشمال، فيما تنتمي بقية دولها إلى عالم الجنوب.
- ث. في قارة آسيا: تنتمي جميع دولها إلى عالم الجنوب باستثناء أربع دول تنتمي إلى عالم الشمال وهي: اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة. (هونغ كونغ انضمت إلى الصين في عالم الجنوب).
- ج. في قارة أفريقيا: تنتمي جميع دولها إلى عالم الجنوب.



TOLLAB
LEB NEN

www.tollablebnen.com

٣. معايير ومؤشرات تقسيم العالم إلى عالم شمال وعالم جنوب:

أولاً: مؤشر التنمية البشرية:

تعريفه: هو تقرير تُعده هيئة الأمم المتحدة كل عام للإطلاع على مستوى تطوّر وتنمية البلاد.

قيّمته: تتراوح قيمته بين صفر وواحد (0 ← 1)، أو بين صفر و ألف (0 ← 1000). وكلما اقتربت القيمة من 1 أو 1000 يعني أنّ الدولة تتطوّر أكثر.

أركانه أو عناصره: هو دليل مُركّب من ثلاثة مكونات أو مؤشرات، هي:

أ- نصيب الفرد من الناتج المحلي: وهو مؤشر إقتصادي، يدلّ على المستوى الإقتصادي للبلاد والقوة الشرائية لدى المواطنين.

ب- متوسط العمر المتوقّع عند الولادة (أمد الحياة): هو مؤشر ديموغرافي، يدلّ على المستوى الصحي والمعيشي والخدمات الصحية المتوفرة.

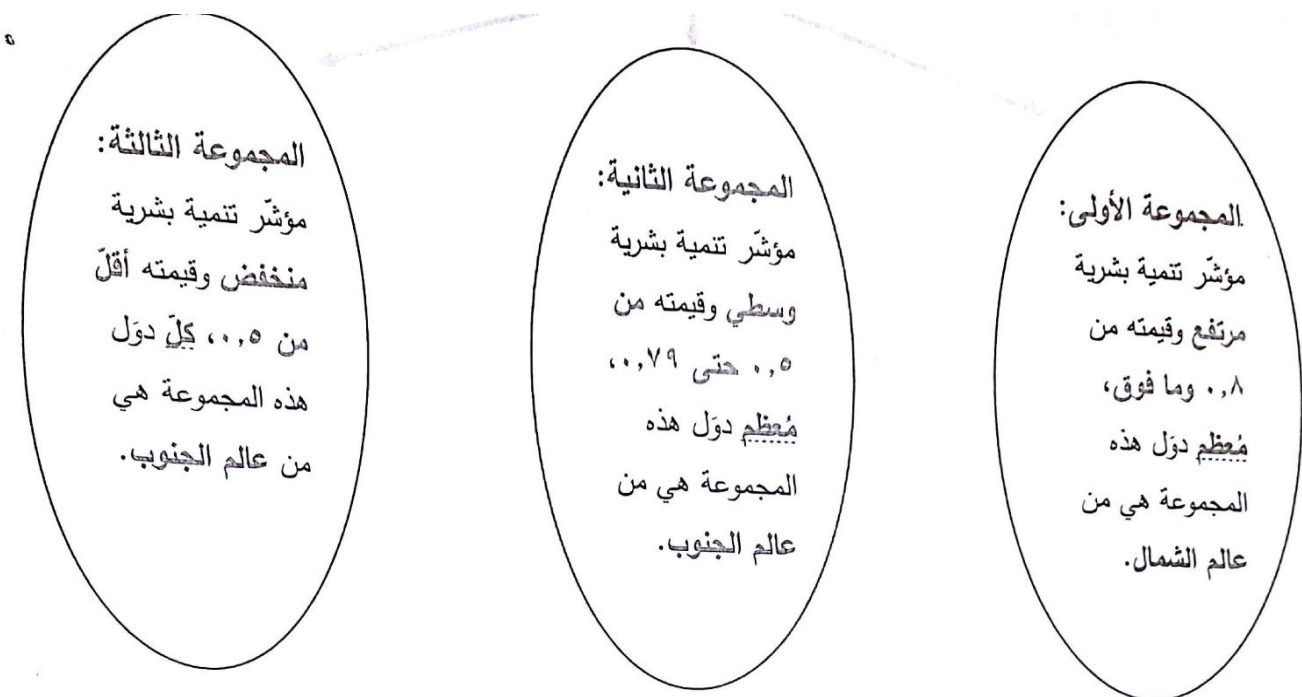
(ملاحظة: المؤشر الحقيقي والفعلي للخدمات الصحية ومستوى التطوّر الصحي والطبي لبلاد ما هو معدّل وفيات الأطفال الرضع وليس معدّل الوفيات العام. فمثلاً إذا كان معدّل الوفيات العام في السويد ١٢ ٪ وهو أعلى ممّا هو في مصر ٨ ٪ لا يعني هذا أنّ مصر متقدمة صحياً على السويد إنّما يعود هذا الفارق إلى كون المجتمع السويدي هريماً والمجتمع المصري فتياً. لذلك يتمّ الإعتماد على مؤشر وفيات الأطفال الرضع للدلالة على المستوى الصحي فهو في السويد ٨ ٪ وفي مصر يفوق ٤٠ ٪ .

ج- مستوى التحصيل العلمي: هو مؤشر إجتماعي، يدلّ على المستوى الثقافي والخدمات التعليمية المتوفرة. يتألف من: نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة، ونسبة المُلتحقين بالمدارس والجامعات.

ثانياً: معايير تقسيم أخرى:

إقتصادية: جملة الناتج المحلي ، درجة التقدّم الصناعي ، نصيب الدولة من إجمالي قيمة المُبادلات التجارية العالمية، لتركيب المهني للقوة العاملة...

إقتصادية وإجتماعية: كثافة شبكة المواصلات والإتصالات، نصيب الفرد من إستهلاك الطاقة ، نسبة معدّل النمو الإقتصادي على النمو السكاني.



ترتفع قيمة دليل التنمية البشرية عندما ترتفع قيمة كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي والعمر المتوقع عند الولادة ومستوى التحصيل العلمي (كما هو الحال في عالم الشمال)، والعكس صحيح حيث تنخفض قيمته مع انخفاض قيمة عناصره (كما هو الحال في عالم الجنوب). لذا فإن العلاقة بين قيمة الدليل وعناصره علاقة طردية.

١. سبب التسمية:

عالم الشمال مُصطلح استُخدم للدلالة على الدول الصناعية المتقدمة. ويعتبر أهل الشمال أنّ التسمية ذات مدلول إيجابي. لوقوع معظم هذه الدول المتطورة في المنطقة المعتدلة الشمالية، في حين يقع معظم الدول الفقيرة (عالم الجنوب) إلى الجنوب من دول الشمال.

٢. خصائص عالم الشمال:

- الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية (بحسب دليل التنمية البشرية):

أ. العمر المتوقع عند الولادة:

* **الصفة:** مرتفع إجمالاً (٧٥-٨٠ سنة) لكنه غير متجانس فهو في أوروبا الغربية أعلى منه في أوروبا الشرقية.
* **الأسباب:** ارتفاع المستوى الصحي والغذائي ومستوى المعيشة - ارتفاع مستوى الضمانات الاجتماعية المتقدمة من الدولة.

* **الآثار الناجمة (سلبية):** تصبح بنية هذه المجتمعات هرمية وبالتالي يزداد معدل الوفيات.

- ▲ تُصبح هذه الدول بحاجة إلى يد عاملة فتية، ويتم تعويض ذلك النقص عبر التشجيع على الإنجاب أو فتح باب الهجرة أمام اليد العاملة الأجنبية.
- ▲ تقلّ عائدات الدولة من ناحية الضرائب.
- ▲ ترتفع مصاريف ونفقات الدولة على الضمانات الاجتماعية وأجور البطالة.

ب. نصيب الفرد من الناتج المحلي:

* **الصفة:** مرتفع إجمالاً لكنه غير متجانس في كل دول عالم الشمال.

* **الأسباب:** ضخامة الناتج المحلي قياساً إلى عدد السكان - استمرار تفوق معدل النمو الاقتصادي على النمو السكاني - إمتلاك عالم الشمال المال التاريخي منذ الثورة الصناعية الأولى والثانية فضلاً عن نهبهم لثروات وعالم الجنوب.

* **الآثار الناجمة (إيجابية):** ارتفاع مستوى المعيشة وتزايد الرفاهية...

ج. المستوى العلمي ونسبة الأمية:

* **الصفة:** مرتفع إجمالاً وتقلّ نسبة الأمية في بعض دول عالم الشمال إلى الصفر.

* **الأسباب:** تأمين الدولة لكافة الخدمات التعليمية والعلمية كمجانية التعليم الرسمي - ارتفاع مستوى الدخل والمعيشة الأمر الذي يُمكن المواطن من تعليم أبنائه حتى في المدارس والجامعات الخاصة.

* **الآثار الناجمة (إيجابية):** ▲ ارتفاع مستوى المعيشة والمستوى الاجتماعي (ارتفاع الأجور).

- ١ انخفاض الإنجاب وانخفاض عدد السكان.
- ٢ تقوية الإقتصاد وارتفاع مستوى الإنتاجية نتيجة بروز قدرات بشرية فائقة التقدّم والتطور.

- خصائص أخرى يمتاز بها عالم الشمال:

أ. معدل النمو الطبيعي للسكان:

* **الصفة:** منخفض، وفي بعض الدول سلبى.

* **الأسباب:** انخفاض معدلي الولادات والوفيات (أقل من ١٠ بالألف) وذلك لتطور المستوى الإقتصادي والإجتماعي وانخراط المرأة في سوق العمل.

* **الآثار الناجمة:** - سلبياً: ١ تصبح بنية هذه المجتمعات هرمية وبالتالي يزداد معدل الوفيات.

٢ تُصبح هذه الدول بحاجة إلى يد عاملة فتية، ويتم تعويض ذلك النقص عبر التشجيع على الإنجاب أو فتح باب الهجرة أمام اليد العاملة الأجنبية.

- إيجابياً: ١ يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي وذلك بسبب إستقرار عدد السكان أمام تزايد الناتج المحلي.

٢ إستمرار تفوق معدل النمو الإقتصادي على معدل النمو السكاني.

ب. نصيب عالم الشمال من حجم الناتج العالمي:

* **الصفة:** مرتفع بحيث يستأثر عالم الشمال بما يزيد على ٨٠٪ من الناتج العالمي في حين لا تتجاوز نسبة سكان الشمال ٢٠٪ من إجمالي سكان العالم.

* **الأسباب:** إمتلاك الشمال لمقومات الإنتاج المتطور من رؤوس أموال وتكنولوجيا - إمتلاكه أكثر وأكبر الشركات متعددة الجنسيات - إمتلاكه لشبكة إتصالات ومواصلات متطورة - إستمرار تفوق معدل النمو الإقتصاد على معدل النمو السكاني.

ت. الإنتاج الصناعي:

* **الصفة:** ضخمة، وهذا أبرز ما يُميز عالم الشمال.

* **الأسباب:** إرتفاع كفاءة العاملين في هذا القطاع. ضخامة الرساميل الموظفة في هذا القطاع لا سيما بفعل وجود الشركات متعددة الجنسيات - التقدّم التكنولوجي الذي يوفر الآلات المتطورة والتحديث المستمر في وسائل الإنتاج - توفر المواد الأولية ومصادر الطاقة محلياً أو الحصول عليها بأسعار مناسبة من عالم الجنوب.

ث. الإنتاج الزراعي:

الصفة: ضخمة، بالرغم من تدني نسبة العاملين في هذا القطاع. وذلك بسبب استخدام الآلات الحديثة والأساليب المتطورة.

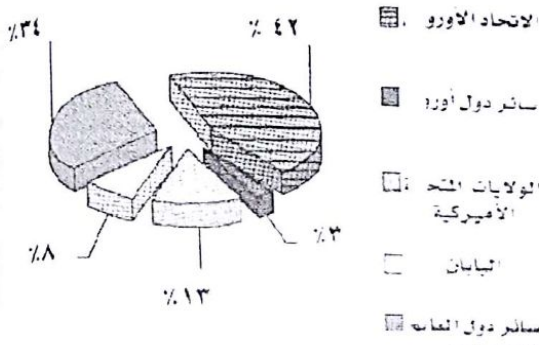
ج. القطاع التجاري:

الصفة: متطور، حيث يسيطر عالم الشمال على حوالي ٨٠٪ من حركة التجارة العالمية.

الأسباب: - توفر التكنولوجيا المتطورة. تحرير التجارة.

- الهيمنة على الأسواق العالمية. نشاط الشركات المتعددة الجنسيات.

حصة الأقطاب من حجم التجارة الدولية



٣. عوامل تقدم عالم الشمال:

أ. العامل التاريخي: وذلك بأن الثورة الصناعية التي شهدتها دول الشمال مكنتها من الإستعمار وتحولت هذه المستعمرات إلى مناطق منتجة للمواد الأولية وإلى أسواق لمنتجاتها الصناعية، الأمر الذي مكّن دول الشمال من التفوق التكنولوجي والإقتصادي.

ب. توفر مقومات الإنتاج المتطور: معظم دول الشمال تمتلك الرساميل الضخمة والتكنولوجيا المتطورة، فضلاً عن توفر الإستقرار السياسي والاجتماعي.

ج. تقدم عملية التنمية باستمرار: بتأثير تفوق معدل النمو الإقتصادي على معدل النمو السكاني.

د. تطور النظام العالمي الجديد: من خلال إتساع ظاهرة العولمة لمصلحة دول الشمال.

٤. إختلاف درجة تقدم دول الشمال:

ليست كل دول الشمال ذات مستوى واحد في درجة التقدم أو في مؤشرات التنمية، ويظهر ذلك من خلال تفاوت القوة الإقتصادية بين دول الشمال إذ تستأثر الدول الصناعية السبع بما يقارب ٦٤٪ من إجمالي الناتج العالمي. كما يظهر من خلال إختلاف نصيب الفرد من الناتج القومي والقدرة الإنتاجية الصناعية والزراعية وقيمة دليل التنمية البشرية بين هذه الدول.

٥. عوامل مكنت بعض دول عالم الشمال من الاستئثار بالقرارات العالمية:

ج. عوامل عسكرية:

- إمتلاكها قدرات عسكرية هائلة من حيث العدد والعناد.
- لها قواعد عسكرية منتشرة في مختلف أنحاء العالم.

ب. عوامل إقتصادية:

- تملك إمكانيات إقتصادية ضخمة من موارد طبيعية متنوعة (معادن وموارد الطاقة...)
- وإمكانيات مالية ضخمة وإنتاج إقتصادي ضخم.
- الحضور الفاعل في العديد من المؤسسات الإقتصادية العالمية مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبعضها يُكوّن تكتلاً إقتصادياً كبيراً مثل الإتحاد الأوروبي.

أ. عوامل سياسية:

- الحضور السياسي الفاعل في هيئة الأمم المتحدة وخاصة في مجلس الأمن.
- القدرة على التأثير السياسي في العديد من أنظمة دول العالم.

عالم الجنوب

الدرس الخامس

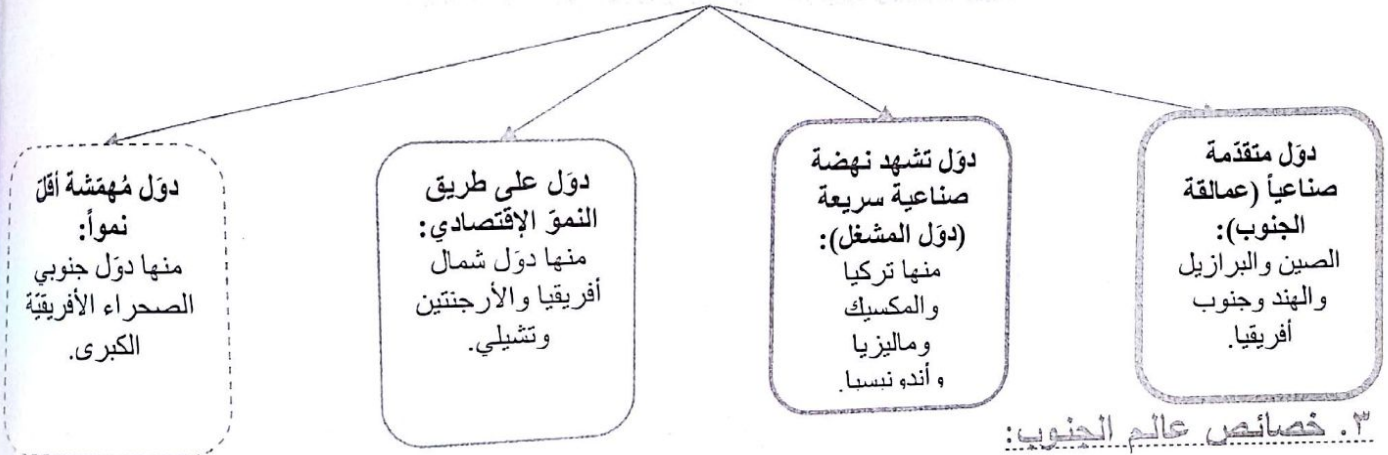
١. سبب التسمية:

يُقصد بعالم الجنوب دول العالم الثالث، أي مجموعة الدول النامية التي تخلفت عن تحقيق النهضة في مجالات العلم والتكنولوجيا والصناعة. وقد خضعت معظم هذه الدول للإستعمار. وهناك تسميات أخرى تُطلق على بلدان عالم الجنوب منها: الدول المتخلفة، البلدان الهامشية، دول الأطراف أو الدول الأقل تقدماً...

٢. الفوارق بين دول الجنوب (النمو المتفاوت):

على الرغم من سمة التخلف العامة التي تميز بها عالم الجنوب، يظهر في هذا العالم تنوع بين دوله نتيجة سياسات التنمية المُتبعة فيها. لذا لا يُعتبر عالم الجنوب عالماً واحداً متجانساً، بل مجموعات جنوبية تتباين فيما بينها من حيث المعايير الإقتصادية والإجتماعية. وعلى هذا يُمكن تقسيم دول الجنوب إلى:

مجموعات عالم الجنوب بحسب مستوى التقدّم



٣. خصائص عالم الجنوب:

- الخصائص الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية (بحسب دليل التنمية البشرية):

أ. العمر المتوقع عند الولادة:

*الصفة: منخفض إجمالاً لكنه غير متجانس في كل دول الجنوب.

*الأسباب: انخفاض المستوى الصحي ومستوى المعيشة - انخفاض الضمانات الإجتماعية المُقدّمة من الدولة.

*الآثار الناجمة (سلبية): انخفاض نفقات الدولة على المسنين.

ب. نصيب الفرد من الناتج المحلي:

*الصفة: منخفض إجمالاً لكنه غير متجانس في كل دول عالم الجنوب.

*الأسباب: ضعف الناتج المحلي قياساً إلى عدد السكان - إستمرار تفوّق معدل النمو السكاني على معدل النمو الإقتصادي.

الآثار الناجمة (سلبية): تدني مستوى المعيشة وتدني المستوى الصحي والتعليمي (ارتفاع نسبة الأمية) - تدني فرص الإذخار والاستثمار.

ت. مستوى التحصيل العلمي:

*الصفة: متوسط ومنخفض إجمالاً.

*الأسباب: انخفاض قدرة الدولة على تأمين كافة الخدمات التعليمية والعلمية - انخفاض قدرة الدولة على تأمين التعليم الإلزامي والمجاني - انخفاض مستوى الدخل ومستوى المعيشة الأمر الذي يحد من إمكانية المواطن في تأمين التعليم لأبنائه على نفقته.

*الآثار الناجمة (سلبية): زيادة الإنجاب وارتفاع عدد السكان - إفتقار الدولة للعناصر البشرية الكفوءة مما يؤثر سلباً على تنفيذ المشاريع التنموية - ضعف الإنتاجية وتفاقم مشكلة الجوع والفقير والبطالة...

- خصائص أخرى يمتاز بها عالم الجنوب:

أ. معدل النمو الطبيعي للسكان:

*الصفة: بشكل عام لكنه غير متجانس حيث توجد بعض دول الجنوب تتميز بنمو سكاني منخفض.

*الأسباب: ارتفاع معدل الولادات - تراجع نسبي في معدل الوفيات.

*الآثار الناجمة: - سلبياً: تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي بسبب تفوق معدل النمو السكاني على النمو

الإقتصادي - تدني مستوى المعيشة والمستوى الصحي وارتفاع نسبة الأمية - إعاقة تنفيذ خطط التنمية الإقتصادية والبشرية - تزايد أعداد الهجرة بسبب تدني فرص العمل وانخفاض الأجر.

- إيجابياً: توفر اليد العاملة الفتية.

ب. نصيب عالم الجنوب من الثروة العالمية:

*الصفة: بحيث يصل إجمالي الناتج الوطني العام في عالم الجنوب إلى ٢٨ % فقط من الناتج العالمي في

حين يصل عدد السكان إلى ٨٣ % من إجمالي سكان العالم.

*الأسباب: الفقر - ضعف القطاعات الإقتصادية - قلة تنفيذ خطط تنموية ناجحة.

ج. الإنتاج الصناعي:

*الصفة: رغم امتلاك الجنوب للمواد الأولية ومصادر الطاقة.

*الأسباب: قلة الرساميل المستثمرة في هذا القطاع ما يؤدي إلى قلة الإنتاج - قلة اليد العاملة الفتية المتخصصة -

التخلف التكنولوجي وقلة مراكز الأبحاث واستخدام أساليب إنتاج تقليدية بشكل عام - الإستعمار التاريخي الذي جعل من الجنوب مُصدراً للمواد الأولية ومستهلكاً لسبلع الشمال الصناعية.

ث. الإنتاج الزراعي:

*الصفة: ، إلى درجة عدم تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء.
*الأسباب: ضعف التمويل . النقص في استخدام الآلات والأساليب المتطورة.

ج. القطاع التجاري: *الصفة: ومُهمّش عالمياً.

*الأسباب: قلة الفائض المُعدّ للتصدير - تدني نوعية مُنتجات الجنوب خصوصاً الصناعيّة - ضعف القدرة التنافسية
يحدّ من القدرة الإستهلاكية وبالتالي الحدّ من الواردات.

ملاحظة: يشكو عالم الجنوب عامّة من حال عدم الإستقرار السياسي والأمني بسبب الفقر والبطالة وسيطرة النزاعات وغياب العدالة

٤. عوائق التنمية في عالم الجنوب:

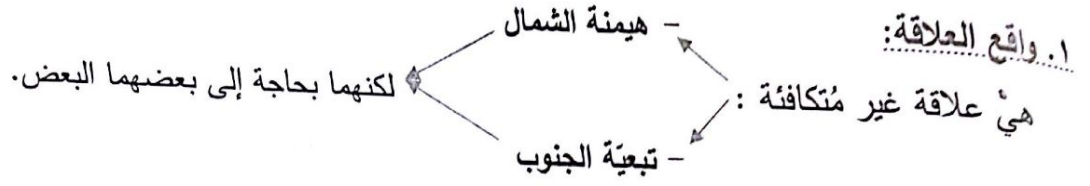
أولاً: العوائق الداخليّة (الجنوب هو المسؤول عنها):

- أ. ديموغرافياً: تفوق معدّل النمو السكاني على معدّل النمو الإقتصادي وتفاقم مشكلة الجوع والبطالة ومشاكل البنى التحتية، ما يدفع الدولة إلى صرف الأموال لتأمين الخدمات الصحيّة والتعليميّة والبنى التحتية بدلاً من صرفها على تنفيذ خطط تنموية.
- ب. مالياً: النقص في الرساميل اللازمة لتمويل الخطط التنمويّة بسبب الفقر وضعف الإدخار والإستثمار، الأمر الذي يدفع إلى الإستدانة وبالتالي التبعية السياسيّة والإقتصاديّة فتصبح الديون عبئاً يُعيق جهود التنمية.
- ت. تقنيّاً: ضعف التكنولوجيا التي تُساعد في تطوير مشاريع التنمية ما ينعكس سلباً على معدّل الإنتاجيّة والجودة.
- ث. بشريّاً: النقص في الإمكانيّات البشريّة المتطورة علمياً وتقنيّاً بسبب ارتفاع معدّل الأميّة، إضافة إلى استمرار هجرة أصحاب الكفاءات باتجاه دول الشمال.
- ج. إدارياً: تفشي الفساد الإداري والقضائي والهدر المالي، كلّها عوامل سلبية أوقعت البلاد في عجز مالي كبير وحثت من جذب الإستثمارات الخارجيّة، الأمر الذي يُعيق جهود التنمية الإقتصاديّة والإجتماعيّة.
- ح. سياسياً: الإضطرابات السياسيّة والامنّيّة الداخليّة

ثانياً: العوائق الخارجيّة (الشمال هو المسؤول عنها):

- أ. الإستعمار: الذي خضعت له معظم بلدان عالم الجنوب من قِبَل دول الشمال الذي نهب موارد الجنوب وخيراته.
- ب. العولمة: التي تُعيق التنمية في الجنوب من خلال غزو الشركات المتعدّدة الجنسيّات، وتحرير التجارة ما أدى إلى إغراق أسواق الجنوب التي تعجز عن المنافسة، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار الإقتصاد وتعطيل عمليّة التنمية.

العلاقة بين الشمال والجنوب



٢. أسباب هيمنة الشمال على الجنوب. [أسباب تبعية الجنوب للشمال] :

- إمتلاك عالم الشمال معظم مقومات الإنتاج المتطورة (تكنولوجيا وآلات والرساميل) الأمر الذي جعله متحكماً بالإنتاج ومهيماً على حركة المبادلات التجارية.
- إشراف عالم الشمال على المؤسسات المالية المهمة (مصارف وبورصات)، وامتلاكه الشركات الإنتاجية الضخمة ما جعله في موقع المهيمن على الإقتصاد العالمي.
- تنامي ظاهرة العولمة التي كرسّت من خلال أدواتها وآلياتها سيطرة معظم عالم الشمال وخصوصاً الأقطاب الثلاثة.

٣. أشكال ومظاهر هيمنة الشمال على الجنوب. [أشكال ومظاهر تبعية الجنوب للشمال] :

- إقتصاديًا: إحتكار دول الشمال لأدوات الإنتاج المتطورة - هيمنة دول الشمال على معظم حركة المبادلات التجارية - قدرة عالم الشمال على التأثير في القرارات الإقتصادية للعديد من دول الجنوب.
- ماليًا: إعتدال دول الجنوب على عمّلات عالم الشمال (الدولار، اليورو ...) في كلّ معاملاتها المالية.
- ثقافيًا: الإنتشار الواسع للغات (الإنكليزية، الفرنسية...) ولأنماط السلوك الغربية في عالم الجنوب.
- سياسيًا: تأثير دول الشمال على السياسية لمعظم دول الجنوب.

٤. الحاجات المتبادلة بين عالم الشمال والجنوب :

تتميز بعض دول الجنوب بضخامة الإنتاج والإحتياطي النفطي فيها، ونظراً لأهمية النفط كمصدر أساسي للطاقة، تلجأ دول الشمال لضمان إمداداته من الجنوب بإجراءات متنوّعة. تسعى دول الشمال للحصول على المعادن من عالم الجنوب بسبب ضخامة الإحتياط فيها.

تحتاج دول الشمال إلى أسواق الجنوب لتصريف الفائض من إنتاجها، نظراً لضخامة عدد المستهلكين في دول الجنوب.
يحتاج عالم الشمال إلى اليد العاملة الفنية والرخيصة المتوفرة في الجنوب بهدف تخفيض كلفة إنتاجه الصناعي.

تجنباً لاستقدام عمال من الجنوب، يُقيم الشمال مصانعها في الجنوب عبر شركاتها متعدّدة الجنسيات.

يحتاج عالم الجنوب إلى فرص العمل المتوفرة في عالم الشمال، بسبب ارتفاع نسبة البطالة في عالم الجنوب.

تسعى دول الجنوب إلى الإستدانة من الشمال لعدة أسباب.

تسعى دول الجنوب للحصول على التكنولوجيا التي يُنتجها عالم الشمال نتيجة افتقارها لها، وباعتبارها العنصر الرئيسي في تطوير الإقتصاد وتحقيق التنمية.

يحتاج عالم الجنوب إلى مساعدة عالم الشمال، والتي تتخذ أشكالاً مُتعددة مالمية وفنية وعينية وتقنية. وذلك بهدف تحقيق التنمية عبر توظيفها في مشاريع إنتاجية مُربحة.

يسعى عالم الجنوب إلى جذب إستثمارات الشمال، كونها وسيلة لتحريك الدورة الإقتصادية فيه ولخلق المزيد من فرص العمل.

- حاجات الجنوب من الشمال:



في مُقابل تدفق الإستثمارات من الشمال إلى الجنوب، تتدفق إلى دول الشمال إستثمارات من دول الجنوب ومن بعض دول الشمال وذلك للأسباب الآتية:

- الإستقرار السياسي في عالم الشمال والذي يخلق الجو الملائم للإستثمار.
- تعدد مجالات الإستثمار في عالم الشمال لا سيما في قطاعي الصناعة والخدمات.
- توفر مجالات للتسويق نتيجة ارتفاع القدرة الشرائية لمواطني الشمال.

٥- متى تكون المساعدات التي يتلقاها عالم الجنوب عاملاً مُساعداً في تحقيق التنمية؟

- حينما تُوظف هذه المساعدات في مشاريع إنتاجية مُربحة تُسهم عائداتها في تسديد القروض وفي تمويل المشاريع الإقتصادية.
- عندما لا تتضمن هذه المساعدات شروطاً مُسبقة.
- عندما لا يسود فساد إداري فلا تتحول هذه المساعدات إلى منافع شخصية.

ملاحظة: يسعى العديد من دول الشمال لتقديم المساعدات إلى دول الجنوب بهدف تحقيق مصالحه الشخصية وليس بهدف دعم عملية التنمية في الجنوب. لذا تكون هذه المساعدات عادةً مشروطة بشروط مُحففة.

٦. أسباب تدفع بدول الشمال لتقديم المساعدات لدول الجنوب :

- إنفتاح أسواق الجنوب أمام منتجات الشمال المُساعد بضغطٍ منه.
- تقوية النفوذ السياسي للشمال المُساعد في دول الجنوب التي تلقت المساعدة وبالتالي ازدياد تبعية الجنوب للشمال.
- السماح لشركات الشمال بالدخول إلى دول الجنوب لاستثمار موارد هذه الدول وذلك بضغط من الشمال المُساعد.

The logo for TOLLAB LEBNEN features a stylized graphic on the left consisting of a red triangle pointing right and a teal triangle pointing left, meeting at a white point. To the right of this graphic, the word "TOLLAB" is written in red, bold, uppercase letters, and "LEBNEN" is written below it in the same style.

www.tollablebnen.com

- مقدمة: نتيجة نقص التمويل الذي يُعتبر مشكلة مركزية في بلدان عالم الجنوب، تسعى هذه الدول إلى الإقراض والإستدانة لتمويل مشاريع التنمية الأمر الذي يوقعها في مخاطر المديونية، لأن هذه الديون تُصبح عبئاً ثَقِيلاً يُعيق التنمية بدلاً من تمويلها.

الأسباب

- ٢- أسباب تدفع بالشمال إلى تقديم القروض للجنوب:
- استثمار فائض الرساميل لديها بطريقة سهلة ومضمونة وبفوائد مُرتفعة.
 - ضمان استمرار هيمنتها الإقتصادية والسياسية على دول الجنوب.
 - الحصول على تسهيلات لشركاتها من دول الجنوب، الأمر الذي يُمكنها من تحقيق مكاسب وأرباح هائلة.

- ١- أسباب تدفع بالجنوب إلى الإستدانة من الشمال:
- (أسباب لجوء الجنوب إلى المديونية)
- رغبة الجنوب في إقامة المشاريع التنموية لكنها تفتقر إلى الأموال فتلجأ إلى الإقراض والإستدانة.
 - الحاجة إلى الأموال لتأمين الخدمات المعيشة لأبنائها كالخدمات الصحية والتعليمية والبنى التحتية.
 - لسد العجز في ميزانيتها العامة وفي ميزان المدفوعات.

- ٤- انعكاسات سلبية على الجنوب جراء الإستدانة:
- تضطر الدول المدينة إلى تخصيص قسم كبير من وارداتها المالية في تسديد الديون، الأمر الذي يُعيق عملية التنمية فيها.
 - خضوع الدول المدينة لتبعية دول الشمال الدائنة.
 - تردي الأوضاع الإقتصادية في الدول المدينة بسبب العجز عن تسديد الديون فتقع في فخ المديونية.

- ٣- انعكاسات إيجابية يُحققها الجنوب من الإستدانة:
- تأمين الأموال اللازمة لتنفيذ خطط التنمية.
 - سد العجز في ميزان المدفوعات وفي الميزانية العامة.
 - تحديث الإنتاج وإدخال التكنولوجيا المُتطورة إلى البلاد.
 - مُساعدة القطاعات الإقتصادية المُتعثرة.

انعكاسات المديونية على الجنوب (الدول المدينة)

٤- شروط تحقق إيجابيات الاستدانة على دول الجنوب:

- إستثمار أموال الدين في مشاريع إنتاجية تؤمن عائداً مالية للتمكّن من تسديد الديون، بدلاً من صرفها في مشاريع خدمية أو في التسلّح.
- حُسن إدارة أموال الدين وعدم هدرها وتشكيل أجهزة رقابة عليها.

* عدم توفّر هذه الشروط هو السبب في عجز بعض دول الجنوب عن تسديد ديونها.

٥- الفوائد التي تُجنّبها دول الشمال الدائنة من الديون:

(هي عنها الأسباب التي تدفع بالشمال لتقديم المساعدات للجنوب).

- إنفتاح أسواق الجنوب أمام منتجات الشمال الدائن بضغط منه.
- تقوية النفوذ السياسي للشمال الدائن في دول الجنوب المدينة وبالتالي ازدياد تبعية الجنوب للشمال.
- السماح لشركات الشمال الدائن بالدخول إلى دول الجنوب المدينة لاستثمار موارد هذه الدول وذلك بضغط من الشمال المساعد.

٦- حلول يمكن أن تضعها دول الشمال الدائنة لمعالجة المديونية:

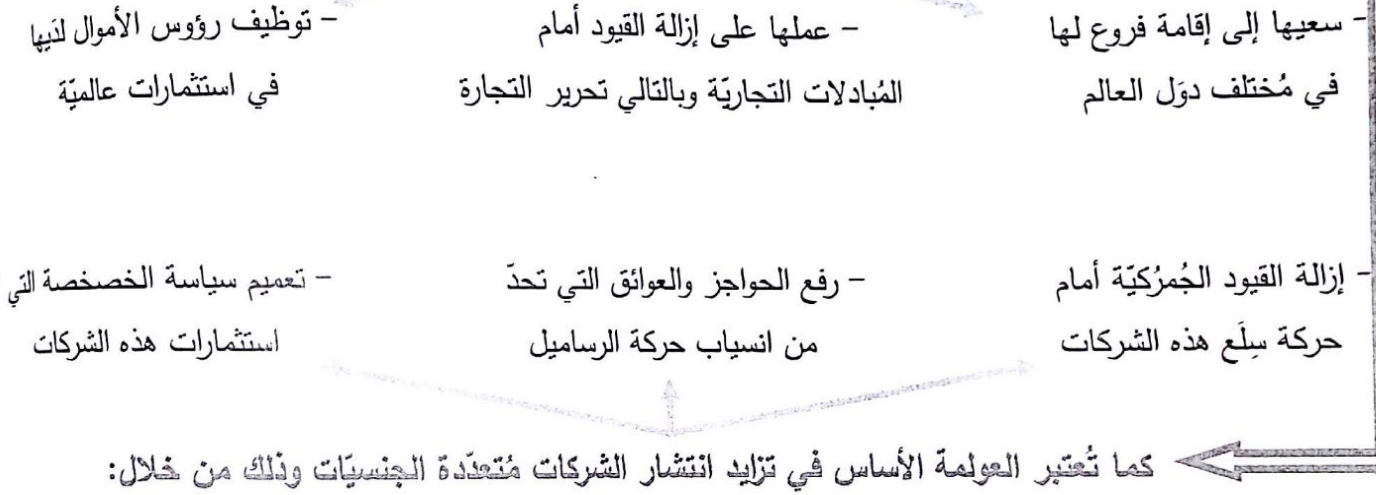
(مطالب الجنوب المدين من الشمال الدائن في مسألة المديونية).

- إعادة جدولة الديون بما يتوافق مع الإمكانيات الإقتصادية للدول المدينة.
- مناقشة مسألة الفوائد من جديد بحيث يُصار إلى تعديلها وتخفيضها.
- منح قروض جديدة على شكل هبات لإطلاق مسيرة التنمية في الدول المدينة.

- تعريف: هي شركات عالمية كبرى تمتلكها جهات من عدة جنسيات، ولها فروعاً إنتاجية في مختلف قارات ومن
العالم.

١- العلاقة الجدلية بين العولمة والشركات متعددة الجنسيات:

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات إحدى أدوات العولمة وذلك من خلال:
(كيف تساهم الشركات متعددة الجنسيات في تعميم وتوسيع ظاهرة العولمة؟)



السياسات

٣- السياسات التي تعتمدها دول الجنوب لاستقطاب

الشركات متعددة الجنسيات إليها:

- إصدار تشريعات مالية ملائمة للشركات كتخفيض ضريبة الدخل وحرية تحويل الأموال إلى الخارج.
- إنشاء بنية تحتية متطورة تناسب الشركات لإقامة مشاريع كسك طرقات وتأمين الكهرباء والإتصالات.
- إقامة بنية تعليمية ملائمة لإعداد اليد العاملة الفنية التي تتطلبها هذه الشركات.

٢- السياسات التي تعتمدها دول الشمال لتسهيل

دخولها إلى دول الجنوب:

- السعي إلى استبدال الحكومات المعارضة لها بحكومات موالية لها تسهل عمل شركاتها.
- تقديم مساعدات متنوعة بهدف إغراء دول الجنوب للسماح لشركاتها بالدخول إليها والإستثمار فيها.
- السعي إلى إيقاع دول الجنوب المضيفة للشركات في فخ التبعية إقتصادياً وسياسياً.

الأسباب

- ٥- أسباب تدفع دول الجنوب إلى تسهيل دخول الشركات متعددة الجنسيات إلى أراضيها:
- تنشيط الدورة الاقتصادية فيها وتطوير قطاعاتها الاقتصادية المتعثرة.
 - وضع حدٍّ لنسبة البطالة المتفاقمة عبر تأمين فرص العمل.
 - إدخال التكنولوجيا والعملات الصعبة إلى بلادها لدعم العملة الوطنية.
 - التخفيف من العجز في ميزانية الدولة وذلك عبر الضرائب والرسوم التي تدفعها هذه الشركات.

- ٤- أسباب تدفع بالشركات متعددة الجنسيات إلى الانتقال والإمتداد نحو دول الجنوب:
- الاستفادة من أجور اليد العاملة المؤهلة والرخيصة نسبياً.
 - الاستفادة من السوق الاستهلاكي الواسع بسبب ضخامة عدد السكان في دول الجنوب.
 - الحصول على الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة المتوفرة في الجنوب.
 - غياب التشريعات البيئية الصارمة في العديد من دول الجنوب، الأمر الذي يُوفّر لهذه الشركات إمكانية إقامة الصناعات التي توصف بأنها خطيرة بيئياً.

الإيجابيات هي نفسها الأسباب المفترضة لدى الجنوب والتي على أساسها استقطب الشركات

- ٧- النتائج الإيجابية:
- تنشيط الدورة الاقتصادية في دول الجنوب المستقبلية لهذه الشركات وتطوير قطاعاتها الاقتصادية.
 - انخفاض نسبة البطالة بعد توفير هذه الشركات للكثير من فرص العمل في دول الجنوب المضيفة.
 - الحصول على موارد مالية عن طريق الضرائب والرسوم التي تدفعها هذه الشركات للدول المستقبلية لها.

- ٦- النتائج السلبية:
- آثار سلبية على البيئة من خلال الصناعات الملوثة التي تقيمها في دول الجنوب نتيجة غياب القيود البيئية.
 - الاستثمار المكثف للموارد الطبيعية في عالم الجنوب ما قد يؤدي إلى استنزافها.
 - القضاء على بعض القطاعات الإنتاجية المحلية لعدم قدرتها على المنافسة، فتزداد بذلك معدلات البطالة.

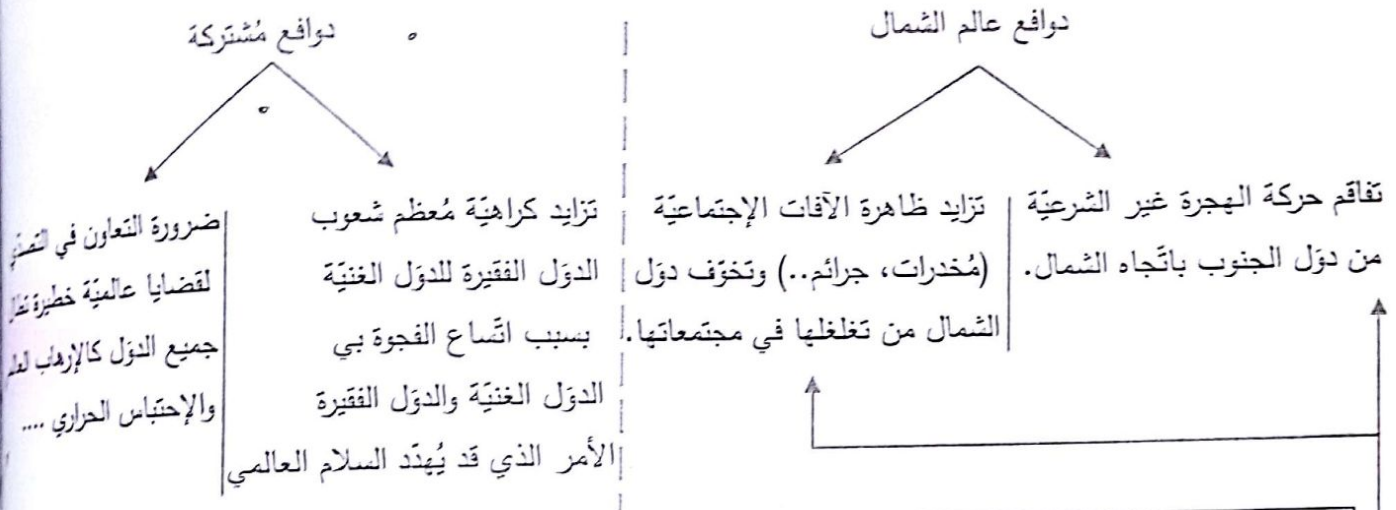
النتائج الناجمة على دول الجنوب جراء استثمارات الشركات متعددة الجنسيات فيها

- ملاحظة: هناك أسباباً عديدة من أسباب الطرد التي تدفع بالشركات إلى مغادرة بعض دول الشمال (الوطن الأم)، أهمها:
- الضرائب المرتفعة والمفروضة على أرباحها ما يجعلها تنهزب منها عبر الانتقال إلى دول أقلّ صرامة - ارتفاع أجور العمال والخصومات الإجتماعية المفروضة عليها - ارتفاع كلفة الإنتاج لاضطرارها استيراد بعض الموارد الطبيعية وموارد الطاقة.

١- الأهداف العامة من الحوار بين الشمال والجنوب:

- تخفيف حدة الإنقسام بين الشمال والجنوب.
- إيجاد حلول مُرضية للمسائل الخلافية بين الطرفين.
- التأسيس لنظام عالمي جديد تشترك فيه جميع البلدان وتقام بينها علاقات متكافئة وعادلة.

٢- الأسباب التي دفعت إلى الحوار بين دول الشمال ودول الجنوب:



ملاحظة: عالم الشمال هو الطرف القوي، لذا لم تُشكّل قضايا عالم الجنوب دوافع رئيسية للحوار، فاقترنت الأسباب التي دفعت للحوار بتلك التي تتعلق بدول الشمال كلياً أو جزئياً.

٣- قضايا ومسائل تعتبرها دول الشمال ضرورية في حوارها مع دول الجنوب:

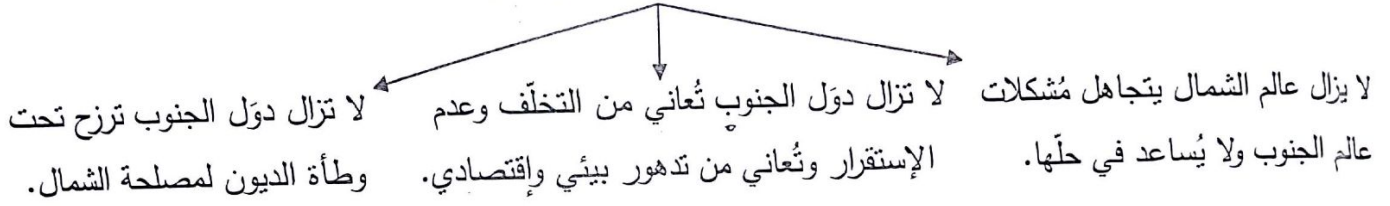
- دول عالم الشمال هي الرابحة والمهيمنة في ظل النظام العالمي القائم حالياً، لذا ترى أن الحوار حاجة لها إذا اقتصر على البحث في القضايا التي تُهمّها والتي شكّلت دافعاً لها إلى الحوار. وهي:
- ▶ العمل على وضع حدّ للهجرات غير الشرعية إليها وصولاً لإيقافها.
- ▶ الدعوة إلى إطلاق الحريات وتطبيق الديمقراطية.
- ضرورة البحث في القضايا البيئية العالمية مثل مشكلة الإحتباس الحراري...
- التعاون والعمل على مكافحة الإرهاب العالمي.

٤- قضايا ومسائل تعتبرها دول الجنوب ضرورية في حوارها مع دول الشمال:

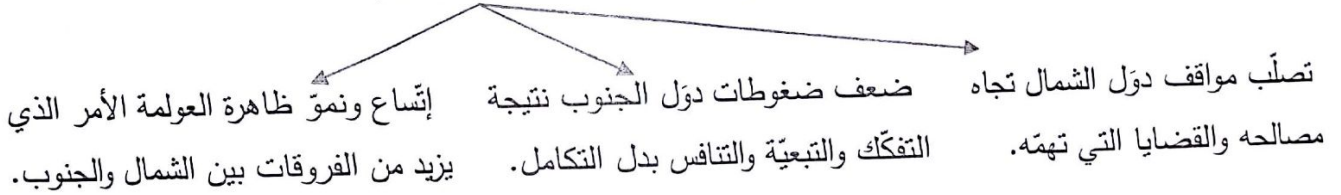
- فتح أسواق الشمال أمام منتجات دول الجنوب، والحصول على أسعار مناسبة لموادها الأولية وموارد الطاقة.
- فتح باب الهجرة لأبناء دول الجنوب، دون شروط نتيجة البطالة المرتفعة.
- إعادة جدولة الديون أو تخفيضها أو إلغائها.
- عدم حجب التكنولوجيا عن دول الجنوب ونقلها إليها الأمر الذي يساهم في تطوير قطاعاتها الإنتاجية.

٥- مستقبل الحوار بين الشمال والجنوب:

يُمكن استنتاج واقع ومستقبل الحوار بين الشمال والجنوب من المظاهر الآتية:



إنطلاقاً من ذلك يُمكن استنتاج فشل الحوار، ومن المتوقع أن يستمر بالفشل للأسباب الآتية:



معلومات عامة:

- إتفاقية الغات: هي الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، ظهرت بعد عدة جولات تمت بين بعض الدول (الصناعية) وتهدفت إلى إزالة الحواجز الجمركية أمام تبادل السلع الصناعية. إنتهت في 1 / 1 / 1995 لتحل محلها منظمة التجارة العالمية.
- منظمة التجارة العالمية: هي منظمة لإدارة نظام التجارة الحرة في العالم، وتضم عدة دول مختلفة، تهدف إلى تحرير التجارة التجاري بين الدول وإزالة القيود أمام إنتقال السلع والاموال والخدمات بين أرجاء العالم.
- الثالوث الإقتصادي: الولايات المتحدة، أوروبا الغربية، اليابان.

١- عوامل وأسباب تحوّل التجارة نحو العالمية (نمو المبادلات التجارية):

- تزايد عدد سكان العالم ما أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات الغذائية والسلع الصناعية.
- إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تعمل على تحرير التجارة من جميع القيود أمام المبادلات التجارية.
- تطوّر وسائل النقل المختلفة (برية، بحرية، جوية) وانخفاض أسعاره .
- تطوّر وسائل الإعلام والإعلان والإتصالات التي عملت على تسهيل عقد الصفقات وتحويل الأموال والترويج لها.

٢- أسباب هيمنة الشمال على مجمل التجارة العالمية وهامشيّة الجنوب فيها:

أسباب هيمنة دول عالم الشمال	أسباب هامشيّة دول عالم الجنوب
- إمتلاكها أهمّ وسائل الإنتاج وبالتالي ارتفاع حركة الصادرات.	- إفتقادها لوسائل الإنتاج المتطورة وبالتالي إنخفاض صادراتها.
- إمتلاكها للرساميل الضخمة والبورصات العالمية والشركات الكبرى.	- إفتقارها للرساميل الضخمة وانخفاض الواردات نتيجة انخفاض مستوى المعيشة فيها.
- إمتلاكها لوسائل النقل التجارية الجوية والبحرية الضخمة.	- إفتقارها للأساطيل التجارية والتقنيات العالية.

٣- التنافس الإقتصادي بين الثالوث الإقتصادي (المظاهر والأسباب):

- رغم هيمنة عالم الشمال على مجمل التجارة العالمية، تتنافس أقطابه الثلاثة فيما بينها، وذلك يظهر من خلال:
- سعي كلّ منها لإقامة علاقات إقتصادية مع الدول البعيدة، مثلاً الشراكة الأوروبية المتوسطية.
- التسابق فيما بينها لتقديم المساعدات إلى دول الجنوب.
- التنافس القائم بين شركاتها متعددة الجنسيات.

أما أسباب هذا التنافس فتعود إلى:

- حماية كل قُطْبٍ إقتصادي لأسواقه، ومُحاولة إيجاد أسواق إضافية لتصريف إنتاجه وزيادة أرباحه.
- سعي كل قُطْبٍ إقتصادي فرض هيمنته التجارية للوصول إلى الهيمنة السياسيّة.
- تشابه الإنتاج الصناعي فيما بين هذه الأقطاب الإقتصاديّة الثلاثة، الأمر الذي يؤدي إلى التنافس فيما بينها بدل التكامل.

٤- التجارة المُقيّدة أو الجمائيّة. (تعريف - أشكال - دوافع اعتمادها):

- تعريفها: سياسة إقتصاديّة لحماية الإنتاج المحليّ بعدة طُرُق وأشكال منها:

فرض رسوم جُمركيّة على السِلْع المُستوردة. فرض قيود وشروط مُعيّنة على السِلْع المُستوردة. اعتماد مبدأ المُعاملة بالمِثْلِ (الجودة، النوعيّة، الكميّة). كاستيراد مُقابل التصدير.

- دوافع وأسباب اعتمادها من قِبَل بعض الدُول:

حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبيّة. حماية الشركات الوطنيّة من الإفلاس. تقليل حجم المستوردات من أجل وضع وبالتالي حماية اليد العاملة الوطنيّة. حلّ للخلل القائم في الميزان التجاري.

٤- التجارة الحُرّة. (المُحررة):

- تعريفها: سياسة إقتصاديّة تقوم على فتح الأسواق دون أيّة معوّقات أمام حركة التجارة الدوليّة وتدفّق السِلْع والأموال والخدمات عبر الحدود.

تخفيض أو إزالة الرسوم الجُمركيّة. إزالة الشروط على السِلْع كالجودة والنوعيّة. حماية المُلكيّة الفكريّة.

أُسُس التجارة الدوليّة الحُرّة:

حينما تُطبّق هذه الإجراءات، تزول المعوّقات أمام الأسواق، وعلى أساس ذلك تُصبح التجارة حُرّة.

- ملاحظة: لا يمكن أن تكون التجارة الحُرّة حُرّة إذا لم تكن هناك قواعد واضحة تحكمها. لا تلتزم أحياناً بمبادئ هذه التجارة.

٥- أسباب عدم التزام دول الشمال أحياناً بمبادئ التجارة الحرة:

- حينما تُهدد الواردات إنتاجها الوطني بسبب السعر المنافس والنوعية الجيدة.
- الحفاظ على مصالح مواطنيها (العَمال والمزارعين) خوفاً من تضرر مصالحهم جراء المنافسة.
- نوعية بعض المنتجات التي لا تتلاءم مع المواصفات الصحية والبيئية.

٦- أسباب ترويج عالم الشمال لمبادئ التجارة الحرة: (دوافع تحريرها)

- رغبة دول الشمال في إيجاد أسواق خارجية جديدة لتصريف إنتاجها الضخم.
- تجنب التنافس الحاصل على الأسواق كي لا يؤدي إلى توتر سياسي دولي أو حروب.
- إلتزام دول الشمال بتطبيق ميثاق الأطلسي، خاصة البند الذي يدعو إلى تحرير التجارة بين الدول.
(تم توقيع هذا الميثاق عام 1941 بين روزفلت وتشرشل).

انعكاسات تحرير التجارة على دول الجنوب

٨- انعكاسات سلبية على دول الجنوب:

- إغراق أسواقها بالسلع الأجنبية الأكثر جودة الأمر الذي يؤدي إلى كساد الإنتاج الوطني وتراجعها.
- تفاقم مشكلة البطالة نتيجة إفلاس وإفقال بعض مؤسسي الإنتاج بعد تراجع الإنتاج بشكل كبير.
- تراجع حجم العائدات المالية بعد خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية.

٧- انعكاسات إيجابية على دول الجنوب:

- تأمين أسواق خارجية لإنتاجها الوطني.
- إستفادة شعوبها من تراجع أسعار السلع نتيجة المنافسة بين الشركات العالمية.
- الإستفادة من دخول التكنولوجيا إلى بلادها الأمر الذي يساعدها على تطوير إنتاجها.

لهذه الأسباب تُعارض دول الجنوب تحرير التجارة.

لهذه الأسباب تعتبر الدول أن لتحرير التجارة أهمية.

- بالرغم من بعض الإنعكاسات الإيجابية لتحرير
التجارة على دول الجنوب، إلا أنّ هذه الدول
تعارض وتناهض سياسة التجارة الحرة بسبب
تعدد الإنعكاسات السلبية عليها.
هل تستطيع دول الجنوب الإستمرار بفناهضة
أو معارضة تحرير التجارة؟

- * الإجابة: كلا، وذلك للأسباب الآتية:
- تتعرض الدولة المعارضة للعزل دولياً.
 - صعوبة التصريف الخارجي لإنتاج هذه الدولة.
 - تتعرض لضغوط من منظمة التجارة الدولية.

معلومات عامة:

- ضخامة الإنتاج والإحتياط، جودته وغازة الأبار، قُرب مناطق الإنتاج من مناطق الإستهلاك.
- إنتاج النفط أما استهلاكه . بينما إنتاج الغاز واستهلاكه .
- الدول للنفط مُعظمها من دول ، بينما للنفط مُعظمها دول .
- حلف إحتكاري يتم بين عدة مُنشآت تستقل عن بعضها البعض أي لا تندمج ولا تخضع لإدارة موحدة، وتنفذ فيما بينها على الإلتزام بحدود العمل وتقاسم الأسواق وعدم المُنافسة. (مثلاً أوبك كارتل نفطي يضم الدول المُصدرة للنفط، والكارتل النفطي العالمي الذي يضم عدة شركات عالمية مُتعددة الجنسيات مُستهلكة للنفط

١- الكارتلات النفطية وأهدافها:

الكارتل النفطي العالمي		الأوبك	
دورها وأهدافها	تعريفها	دورها وأهدافها	تعريفها
- القيام بأعمال التقيب عن النفط.	تجمع إحتكاري لسبع شركات نفطية مُتعددة الجنسيات	- تحديد الأسعار بين الدول الأعضاء.	هي منظمة البلدان المُصدرة للنفط. تأسست سنة ١٩٦٠
- عمليات الإستخراج والنقل والتسويق للنفط.	مثل شركة توتال الفرنسية وموبيل الأمريكية ...	- تحديد كمية الإنتاج للدول الأعضاء.	وتضم حالياً ١٣ دولة منها سبع دول عربية هي: السعودية، العراق، الكويت، قطر، ليبيا، الجزائر، الإمارات. وست دول غير عربية هي: إيران، نيجيريا، فنزويلا، الغابون، الإكوادور.
أسباب ارتفاع أرباح هذه الشركات: ارتفاع أسعار النفط-شراء النفط خاماً-زيادة إنتاج النفط		- توحيد وتنسيق السياسة النفطية.	
		- تنظيم السوق النفطية لجهة العرض والطلب.	

٢- سياسات تعتمد عليها الدول المُستهلكة في مواجهة أوبك

تنصيب أنظمة موائية لها في دول الأوبك- البحث عن مصادر طاقة بديلة كالغاز - إنشاء قواعد عسكرية أو إحتلال

٣- أسباب مؤثرة في:

تقلب أسعار النفط:

تجارة النفط الدولية:

إنتاج النفط:

- الأزمات والحروب الدولية، حيث يزداد الطلب عليه فترتفع أسعاره.

- التغيرات المناخية، فموجات الصقيع والبرد تُساهم في زيادة الإستهلاك فيزداد الطلب عليه ويرتفع سعره، والعكس صحيح.
- لجوء أوبك أحياناً إلى خفض الإنتاج لزيادة الأسعار والأرباح، ومواجهة الدول الصناعية لها عبر ضغوطات سياسية لرفع الإنتاج.

٤- أسباب تجعل من النفط سلعة رئيسية في التجارة الدولية:

أهمية النفط بالنسبة إلى دول الشمال الصناعية.

- حاجة الدول الصناعية له كونه مصدر للطاقة.
- زيادة الطلب عليه كونه يُشكّل مادة أولية للعديد من الصناعات البتروكيمياوية.
- يؤمن النفط عائدات مالية ضخمة للدول المنتجة له والمستهلكة وللشركات.

٥- ارتفاع أسعار النفط

الدول المتضررة منه	إنعكاساته السلبية على الدول المنتجة	إنعكاساته الإيجابية على الدول المنتجة
دول الجنوب غير المنتجة له. لأن وضعها الإقتصادي الداخلي لا يستطيع إستيعاب هذه الزيادة بينما الدول الصناعية تستوعب ذلك من خلال رفع أسعار صادراتها من السلع الصناعية.	- يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الصناعية المستوردة. - يدفع الدول الصناعية للبحث عن مصادر طاقة بديلة فيقل الطلب على النفط العربي. - يؤدي إلى مخاطر إقتصادية يدفع ببعض الدول المستهلكة إلى مُغامرات عسكرية في الدول العربية النفطية لتأمين النفط.	- زيادة العائدات المالية وارتفاع مستوى المعيشة. - ارتفاع قيمة الناتج الوطني ونصيب الفرد من الناتج المحلي. - تطوّر الصناعات ومشاريع التنمية والبنى التحتية.

طُرُق وسياسات غير عسكرية تعتمد على بعض الدول المستهلكة لتأمين النفط:

- تقديم مساعدات متنوعة.
- عقد إتفاقيات تجارية.
- ضغوطات سياسية وعسكرية لتغيير نظام الحكم.

٦- عوامل تؤدي إلى ارتفاع حجم استهلاك النفط في الدول المتقدمة:

مكاسب تحققها الدول
المستهلكة من نفط دول
الجنوب المنتجة:

- تتميزها بنمو الإقتصادي المرتفع. →
- قوتها الصناعية والمستوى المعيشي المرتفع الذي تتميز به. →
- قوتها العسكرية الضخمة. →
- تحقيق نمو إقتصادي مرتفع. ←
- رفع مستوى المعيشة وتأمين فرص عمل. ←
- تأمين مصادر الطاقة لصناعاتها وآلاتها العسكرية. ←

٧- الأهمية الاستراتيجية للنفط:

- النفط مادة وقود أساسية ترتبط مباشرة بالتطور الصناعي في الدول الكبرى.
- النفط طاقة أساسية في تسيير الآلة العسكرية أثناء الحروب بشكل خاص.
- النفط سلاح هام بيد الدول النفطية في عالم الجنوب يمكن استخدامه كأداة ضغط على الدول المستهلكة في عالم الشمال.

٨- أسباب تمكن دول الشمال من التأثير في حجم تجارة النفط الدولية:

- ضخامة طلب دول الشمال لتأمين الطاقة في قطاعاتها الإقتصادية خصوصاً الصناعة.
- إمتلاك بعض دول الشمال شركات نفط عملاقة في مجال التسويق إستيراداً وتصديراً.
- قدرة عالم الشمال على التأثير في قرارات الأوبيك لجهة الإنتاج والتصدير.

٩- أهمية الغاز الطبيعي والعوامل التي ترفع من نسبة استهلاكه:

- إنتشار حقوله في دول كثيرة وقلة تكاليف استخراجها.
- تدني أسعاره.
- كونه أقل تلويثاً على البيئة.

الإشكاليات حول النفط والغاز

- الإشكالية الأولى:

النفط سلاح هام بيد الدول النفطية في عالم الجنوب يُمكن استخدامه كأداة ضغط على الدول المستهلكة في عالم الشمال. هل ما زال النفط حالياً يؤدي دوره كأداة ضغط للدفاع عن مصالح دول الجنوب المنتجة له؟
الإجابة: كلا، وذلك لعدة أسباب أهمها:

- اعتماد القسم الأكبر من معظم دول الجنوب في اقتصادها على النفط مما يجعلها عاجزة عن وقف الضخ لفترة طويلة.
- خضوع معظم دول الأوبك للسياسة الأميركية.
- لجوء دول الشمال المتاجة للنفط إلى سياسة تخزين احتياطي ضخمة، خصوصاً بعد اكتشاف النفط الصخري، حيث من المتوقع بحسب دراسات أن تصبح الولايات المتحدة الأميركية الدولة التي تمتلك أكبر احتياطي من النفط وأطول عمرًا.

(الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما صرح بأنه من الممكن أن تتخطى الولايات المتحدة الأميركية عام 2017 المملكة العربية السعودية لجهة الاحتياطي النفطي).

- الإشكالية الثانية:

بالرغم من ضخامة إنتاج النفط في دول الجنوب، إلا أنها لم تشهد أي تقدم على المستوى الصناعي. فما هي الأسباب التي حالت دون وجود صناعات متقدمة في معظم دول الجنوب؟
الإجابة: - غياب خطة التنمية الصناعية.

- ضغوطات سياسية واقتصادية من الدول الكبرى.
- فساد بعض الأنظمة السياسية.
- معظم عائدات النفط تتجه إلى الخارج أو تُستثمر في قطاع الخدمات.

- الإشكالية الثالثة:

هناك العديد من الدول تُعتبر غير منتجة للنفط إلا أنها تُعتبر من الدول المُصدرة للمشتقات النفطية. كيف يُمكن تفسير هذا الواقع؟

الإجابة: تُعتبر الدول المُصدرة للمشتقات النفطية من الدول الصناعية الكبرى التي تمتلك مصافي نפט ضخمة وشركات نفطية كبيرة، لذا هي تقوم باستيراد النفط بشكل خام ثم تبنيه على شكل صناعات بتروكيماوية أو مُكرراً.

– الإشكالية الرابعة:

على الرغم من أهمية الغاز الطبيعي على المستوى الإقتصادي والبيئي، إلا أن مساهمته في التجارة الدولية ما زالت متدنية بمقابل النفط الذي يساهم بنسبة كبيرة جداً.
فما الأسباب التي أدت إلى تدني مساهمة الغاز الطبيعي في التجارة الدولية؟
الإجابة: يدخل النفط بنسبة كبيرة في التجارة الدولية لأن الدول الرئيسية بإنتاجه وخاصة دول الجنوب ليست أساسية باستهلاكه. لذلك تُصدّر نسبة كبيرة من إنتاجها النفطي كدول الأوبك مثلاً.
أما الدول الرئيسية بإنتاج الغاز الطبيعي فهي من دول عالم الشمال وهي في نفس الوقت المستهلك الرئيسي له لذلك يدخل بنسبة قليلة من إنتاجه في التجارة الدولية.

– الإشكالية الخامسة:

للغاز الطبيعي أهمية كبرى على المستوى الإقتصادي والبيئي، إلا أن مساهمته في التجارة الدولية ما زالت متدنية بمقابل النفط الذي يساهم بنسبة كبيرة جداً.
فهل يمكن للغاز الطبيعي أن يكون بديلاً عن النفط، ومنافساً له في التجارة الدولية؟
الإجابة: – كبدلاً للنفط: نعم يمكن ذلك، بسبب أهمية الغاز الطبيعية كعمره الأطول وكونه أقل تلويثاً على البيئة وأكثر إنتشاراً ...
– كمنافساً للنفط في التجارة الدولية: كلا لا يمكن ويعود ذلك لعدة أسباب منها: كلفة نقله مرتفعة وهناك صعوبة في تخزينه . يحتاج إلى مصانع لتسييله . يحتاج إلى أنابيب وناقلات ومرافئ خاصة به.

The logo for TOLLAB LEBNEN features a stylized red and teal graphic on the left, followed by the text 'TOLLAB' in red and 'LEBNEN' in teal, both in a bold, sans-serif font.

www.tollablebnen.com